الفتوي والسلطان .. فتاوي المصريين في مئة عام

إعداد
عمرو محمد عبد المنعم محمد
أ.د إبراهيم علي عبد العال
أستاذ التاريخ كلية الآداب _ جامعة طنطا
أ.د أحمد محمد سالم
أستاذ الفلسفة كلية الآداب _ جامعة طنطا

المستخلص:
ثمة تأكيد علي الدور الذي لعبته دار الإفتاء في الحياة السياسية المصرية، ففي الفترة التي أعقبت تأسيسها وتكوينها والتي عرفت في تاريخ مصر بحركة النهوض القومي التحرري في عهد الاحتلال البريطاني كانت الحركة الوطنية المصرية في تصاعد مستمر.
وهنا نشأت العلاقة بين الإفتاء والسياسة وأحدثت معضلة مفصلية أثارت الكثير من الحساسية نتيجة الزحف المتزايد من جانب التيارات السياسية على الحياة الإفتائية والقضائية وأصبحت هذه العلاقة بين القضاء والسلطة لتطبيق القانون من ناحية والإفتاء من ناحية أخرى، علاقة واصلة بين الشرع والدين من جانب والظواهر الاجتماعية والسياسة كأداة موائمة بين البشر من جانب أخر، تفرض نفسها علي المعنيين بدراسة المجتمع المصري.
ومن الملاحظ أن الإفتاء المصري مثله مثل القضاء قد عرف في تاريخه الحديث نماذج متعددة للتأثير السياسي على أسلوب عمل المفتين والقضاة في سياسات مختلفة، وشهدت الساحة المصرية جدلاً متصلاً في بعض القضايا ذات البعد السياسي والتي مست الرأي العام.
وفي هذه الفترة وفي فترات تالية كان هناك إحساس بأن التيارات السياسية بدأت تتسلل في مناسبات معينة كي تضع بصماتها فوق منصة الإفتاء والقضاء، وكذلك لا يمكن فصل الإفتاء عن المناخ السياسي من تطورات وتغيرات وكان المفتي بطريق غير مباشر يلعب دورا " سياسيا " عندما ينظر إلى الحالة الشرعية في صورتها التطبيقية اي في تفاعلها مع الواقع وتتكشف وظيفة هذه الاحكام من خلال التطبيق والتفسير، بتعاظم دور الفتوى في مساندة وتأييد النظام القائم أحيانا أو في مواجهة النظام والسلطة القائمة في أحيان أخرى.
كانت بعض الفتاوى بمختلف مستوياتها تشكل في مجموعها مصدرا لتغيير مجتمعي وحين يواجه المفتي قضية ذات بعد سياسي فلعله يحيلها إلى قضية شرعية ويتعامل معها في هذا النطاق الشرعي البحت، وكانت بعض أحكام الفتاوى تؤدي إلى تأثير مباشر في عملية صنع ما نطلق عليه القرار السياسي في البلاد.

الكلمات الافتتاحية: الفتاوي ،السلطان ، دار الإفتاء المصرية .

"أما الطلاق فلا أرضاه، وأما التحريم فلا أملكه، ثم صاح بأعلى صوته: إن المراغي لا يستطيع أن يحرم ما أحل الله "
الشيخ المراغي في مواجهة الملك فاروق

المبحث الأول.. فتاوى الأريكة الخديوية والملكية

تأتي الفتوى السياسية في مقدمة الفتاوى التي تأثر بها المجتمع المصري، لأنها تتعلق بأمور الإمامة والحكم ويقصد بالفتوى السياسية ما يصدره العلماء من مسائل تتعلق بالحكم والمصالح العامة والنظر في القضايا المستجدة المتعلقة بإصلاح الراعي والرعية في العاجل والأجل وبيان الحكم الشرعي فيها لذلك شكل الإفتاء مفصلاً مهما في البلاط الخديوي والملكي.

وفي بعض الاحيان اتسمت العلاقة بين المؤسسة الدينية الرسمية (الفتوى) والبلاط الخديوي(القصر) باضطراب، فما بين اتجاه يغلب الفتوى الرسمية التقليدية واتجاه لا يعترف بالشرعية العلمية للمؤسسة الرسمية مثل الإفتاء او العلماء الرسميين ، واتجاه ثالث يحاول ان يؤثر في مسار الاثنين ويحاول ان يطلق ما اسماه د عبد العزيز شادي الفتوى المدنية الموازية في مقابل الفتوى الرسمية الوطنية[١]وهذا ما اتسمت به العلاقة بين الفتاوى السياسية والأريكة الخديوية والبلاط الملكي بين مواقف متباينة وبين التأييد أحياناً والمعارضة أحياناً أخري في هذه الفترة .

(١)فتوى عزل الخديوي توفيق

ولو رجعنا إلى الوراء قليلا بداية من ثورة او كما كان يطلق عليها في حينها "هوجة "[٢]عرابي في٢٤ ذو القعدة ١٢٩٩ هـ - ٧ أكتوبر ١٨٨٢ حيث تباينت أقوال وفتاوى علماء الأزهر الشريف من تلك الحركة وقد اعتبرها كثير منهم حركة مشروعة وأجازوا الخروج علي الحاكم وعزل الخديوي توفيق وعدم طاعته وفي ذلك الوقت برز عدد كبير من علماء الشريعة كالشيخ محمد عليش وولده الشيخ عبد الرحمن عليش والشيخ حسن العدوي والشيخ أبو الفضل الجيزاوي والشيخ الخلفاوي والشيخ أحمد عبد الغني وغيرهم من كبار العلماء[٣].

وكان العلماء والمشايخ يواجهون ما يقال عن فساد الخديوي توفيق وحاشيته أحيانا بقصص مثل قصة ابرهة الاشرم واصحاب الفيل كمثل جيد لطغيان توفيق وعدم إخلاصه وصلاحيته، في الأدعية والصلوات والخطب الدينية وبدأ التوسل والتضرع في المساجد والجوامع للخلاص منه فى صلاة

---

(١) عبد العزيز شادي : العلاقة بين الإفتاء والسياسية في مصر ١٩٨١-١٩٩٤، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، مكتبة كلية الاقتصاد ، عام ١٩٩٩، ص ١٤.

(٢) أطلق بعض المؤرخين لفظ هوجة علي الثورة العربية، وأبرز من أطلق هذا المصطلح "هوجة" علي الثورة العرابية هو د. عبد العظيم رمضان في كتابه "أسرار هوجة عرابي" الهيئة العامة المصرية للكتاب، طبعة٢٠٠١، واعترضت د لطيفة محمد سالم علي هذا للفظ في مقال لها بعنوان "عرابي الصعود والسقوط " ، الأهرام١٧ مارس ٢٠٠١م.

(٣) أحمد عرابي : مذكرات ، القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١، الطبعة الثانية ، ص ٢٨٢.

الجمعة وكان المشايخ والدعاة لا يدعون للسلطان أو الحاكم (توفيق) وإنما يدعو لعرابي (اللهم أنصر عرابي بجيش المؤمنين).

وهنا يري د. سيد عشماوي([٤]) فقد كانت فترة عرابي فترة يقظة قومية تحررية أدخلت الصراع بين حقوق الأفراد، واستبدلت الحكم المطلق بالشوري (الدستور) وبدأ جهاز الدولة المعتمد على العنف في تأليه الحاكم، ومن هنا حدث تطور في النظرة للحكام ونتج عن ذلك فتاوى تدعو للخروج علي الحاكم المستبد من باب شرعي (فسق الحاكم وجوره) واستجاب البعض للنظرة التحررية والدعوة إلى التحرر الوطني من الاستبداد والعودة للحكم الرشيد .

وقد عقد اجتماع من السادة العلماء في ٨ رمضان ١٢٩٩هـ - ٢٣ يوليوعام ١٨٨٢وحضره كل من الشيخ حسن العدوي والشيخ ابو العلا الحلفاوي وعدد من العلماء الآخرين على رأسهم الشيخ محمد عليش شيخ الازهر آنذاك فى دار نظارة الداخلية وكانت الدعوة من أحمد عرابي للرد على قرار الخديوي توفيق بعزله .

وخرج هؤلاء العلماء بفتوى نصها " الخديوي توفيق قد مرق من الدين كمروق السهم من الرمية لخيانته لدينه ووطنه وانحيازه لعدو بلاده " ([٥]) .

وكان هذ هو اللقاء الثاني خلال هذه الايام وحضره ثلاث من الأمراء وشيخ الازهر وقضاة مصر ونقيب الأشراف والمفتي وبطريرك الأقباط الأرثوذكس وحاخام اليهود والنواب .

وكان الشيخ محمد عليش أحد أبرز المتهمين بتأييد حركة عرابي، وقد أشيع عنه أنه أفتى بعزل الخديوي توفيق ومناصرة حركة الضباط العرابيين ، حيث اتهم بموالاة العرابيين فأخذ من داره وهو مريض محمولا لا حراك به وألقي في سجن المستشفى وتوفى فيه بالقاهرة([٦]).

غير أن أوراق التحقيقات أفادت بأنه قد وجد سؤال موجها إلى مجموعة من العلماء حول استفتاء على جواز عزل الخديوي وجاء في السؤال ما نصه : "ما القول في حاكم ولي من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل في الناس ويقضي بأحكام الله، فنقض العهد وأحدث الفتن بين المسلمين وشق عصاهم، ثم انتهى به الأمر إلى أن اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم في بلاد حكومته الإسلامية وأمر رعاياه أن يذلوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية ، وبذل عنايته في المدافعة عنها. ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع، وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا

([٤]) سيد عشماوي : العيب في الذات الملكية ، انهيار هيبة حكم الفرد المطلق ، الخديوي ـ السلطان ـ الملك (١٨٨٢ـ ١٩٥٢م) ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ٢٠٠٢، ص ٢٣٦ .

([٥]) سعيد الشحات : ذات يوم ..يوميات الف عام، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ٢٠١٧، ص٤٥٣ .

([٦]) محمد بن أحمد بن محمد عليش : فتح العلي المليك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (المعروفة بفتاوى بن عليش)، جمعها علي بن نايف الشحود، القاهرة : دار المعرفة ، ص ٤ .

أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة في البلاد الإسلامية ، أو يتعين في هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه، أفيدوا الجواب"([٧]).

وفيما يلي الاستفتاء كما أورده كبير محاميه أ . م برودلي في كتابه كيف دافعنا عن عرابي وصحبه، وأجاب الشيخ بعد حمد الله والصلاة على رسوله : في هذه الحالة يجب أن يعزل ويجب أن يعين أحد مكانه يحافظ على الشرع ويدافع عنه ويحترم حقوق أمير المؤمنين مولانا الخليفة، خليفة الرسول سيد الخلق أجمعين .

لقد قال الله تبارك و تعالى : "يا أيها الذين أمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم" وقال تعالى "إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" ، إلى غير ذلك من الاستشهادات القرآنية والنبوية الواردة بالفتوى.

وأعقبت الفتوى توقيعات ثمانية من كبار علماء الأزهر الشريف كان على قمتهم الشيخ محمد عليش الذي توفي في أوائل محنته، والذي صار خليفته الشرعي حسن العدوي وكان أكثر المسجونين شهرة ممن قابلتهم بسجن الدائرة السنية .

لقد كانت أوراق عرابي، على ما اعتقد، أكثر من كافية لدفع أي اتهام بالعصيان بالمعنى الدارج للكلمة، إنها توضح إلى أي مدى لو أنه عصى بالمرة فإنما كان عصيانه على اعتبار أنه زعيم لخمسة ملايين من الأهالي وأنه كان على رأس الشعب المصري بأسره([٨]) .

وجهت جهات التحقيق نفس التهمة للشيخ حسن العدوي وهنا أقر الشيخ حسن العدوي بجواز عزل الخديوي توفيق إلا أنه لم يقر بالفتوى التي صدرت آنذاك ، غير أنه وجد في إحدى وثائق الأزهر في القرن التاسع عشر والعشرين وثيقة للشيخ محمد الإنبابي بشأن حركة أحمد عرابي حيث أجاب لجنة التحقيق في بعض الوقائع التي تخص القضية وأولها عما حصل من أقوال وأفعال ضباط العسكرية، وما يعلمه من تمرد العسكرية وتهوراتهم وكذلك موقف الضابط خليل كامل حيث حضر أكثر من مرة إليه للحصول على فتوى بجواز عزل الخديوي، ولكن الشيخ رفض إقرارها([٩]) .

ويري الاديب عباس محمود العقاد في مقال له بمجلة الهلال المصرية ([١٠]) أن سبب فتوى الشيخ أحمد العدوي بعزل الخديوي توفيق هو موقف الشيخ من السلطة بشكل عام فيروي " عندما نشبت الحرب بين مصر والحبشة تعاقبت علي جيش الخديوي الهزائم نصح بعض الدعاة والعلماء الخديوي بان يقرؤوا صحيح البخاري ويهبون ثواب القراءة للجنود المقاتلين ، واستمرت التلاوة

([٧]) أحمد عرابي : مذكرات ، مرجع سابق، ص ٣٤٢- ٣٤٣ .

([٨]) برودلي (كبير محامي عرابي) : كيف دافعنا عن عرابي وصحبه (قصة مصر والمصريين)، ترجمة وتحقيق عبدالحميد سليم، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧م ، ص١٦٦: ١٦٨.

([٩]) محمد علي حلة، الأزهر في الأرشيف المصري ، وثائق من القرنين التاسع عشر والعشرين، سلسلة دراسات وثائقية، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ، ج ٤، ص ١١٢.

([١٠]) مجلة الهلال : ١ أكتوبر ١٩٥٢م ، عدد رقم ١٠، ص ٥ ، واعيد نشرة في أكتوبر من عام ٢٠١٦، عدد ١٢٥ ، ١٤٨٤هـ ـ ٢٠١٦م ، ص ١٩٦.

واستمرت معها الهزائم فغضب الخديوي وذهب إلي العلماء حيث يجتمعون ومنهم من يقرأون البخاري ومنهم من لا يقرأون وقال في باس وغضب " أما انكم لا تقرأون البخاري ، وأما انكم لستم بعلماء .. وإلا فما هذه الهزائم ، وقد قيل أن قراءة البخاري لا تخيب وإن الله سميع مجيب" ، وإذا بالشيخ العدوي يظهر هنا ويقول بعد طول غيبة ، ويواجه الامير المطلق السلطان غير هايب ولا متردد ويذكره بالحديث النبوي الشريف حيث قال النبي صلي الله عليه وسلم " لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجابُ لَكُمْ " ومعنها لا يحتاج إلي تفسير ومصير الرجل كذلك لم يكن ليخفي علي السامعين ، لتنعقد يعدها له المحكمة العسكرية العليا بعد ثورة عرابي ويساق إليها الشيخ العدوي لأنه افتي بخلع الخديوي محمد توفيق .

وقد أعتقل الشيخ محمد عليش لمناصرة ثورة أحمد عرابي بعد أن وجد عنده بعض أوراق مختومة بخاتمه فقال له المحقق : علم مجلس التحقيق أنك أفتيت بعزل الجناب الخديوي فهل هذا حقيقي أم لا ؟ فرد الشيخ : لم تصدر مني فتوى في ذلك، ولم أسأل في هذه المادة ، ومع ذلك فقد جئتموني الآن بمنشور فيه هذه الفتوى فأني أوقعه . وما في وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديوي توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن([١١]) .

ونستطيع أن نقف على أن فتوى الخروج على الخديوي توفيق وعزله كانت صادرة من هؤلاء العلماء لأنه لا يتحقق عمليا وقوفهم في صفه وفي نفس الوقت عند صدور هذه الفتوى بشكل قطعي وحقيقي يتراجعون عنها ، وهذا ما يفسره موقف الشيخ عليش في المعتقل حيث رفض الرجوع عن الفتوى ومات في سجن طرة أيامها ([١٢]).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل بدأت عند فشل الثورة حملة انتقامية قادها الخديوي توفيق من علماء الأزهر المؤيدين للثورة، فعزل الشيخ محمد امبابي وعين بدلا منه الشيخ محمد العباسي المهدي الذي لم يؤيد الثورة منذ البداية، وحوكم زعماؤها والمشتركون فيها من علماء الأزهر ونفي بعضهم خارج البلاد لمدد تتراوح من ثلاث لخمس سنوات وحرم بعضهم من امتيازاتهم، وكان نصيب الشيخ محمد عبده النفي ثلاث سنوات فاختار الإقامة بسوريا([١٣]).

لقد واجهت الأريكة الخديوية ما تتعرض له في هذه الاثناء من قضايا "العيب في الذات الخديوية" لكل من يتصدى لسلوكها ويتحدث صاحب "العيب في الذات الملكية" ([١٤]) بأن الشيخ حمزة فتح الله صاحب مجلة البرهان والتي حررها وصدرت كلسان حال السراي ، أكد فى أول ديسمبر ١٨٨١م

([١١]) أحمد عرابي : مذكرات ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦.

([١٢]) محمد بن أحمد بن محمد عليش : مرجع سابق ، أنظر مقدمة الفتاوى .

([١٣]) زوات عرفان المغربي : هيئة كبار العلماء ١٩١١-١٩٦١ ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٢٩٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ٢٠١٢، ، ص٣٢ وص٣٣ .

([١٤]) سيد عشماوي : العيب في الذات الملكية، مرجع سابق ، ص ٢٣

علي حرمة الخروج علي الحكام فقال " آلا وإن الملوك ظل الله في الارض ، لا يجوز الخروج عن طاعتهم ولا البغي عليهم ولا تُخالف ذمتهم ولا تُنكثُ بيعتهم ولا يُنقض عهدهم في حال من الاحوال اللهم إلا بكفر صريح لا يحتمل التأويل ، لكن مثل هذه الفتاوى علي المنابر لم تجد قبولا عند الناس واستراح الكثيرين لمن أفتي بخلع الخديوي ومدح عرابي ونددوا بالحضرة الفخيمة ومثل ما انشد احمد عبد الغني المدرس بالأزهر

لعمرك ليس ذا وقت التصابي	ولا وقت السماع على الشراب
ولكن ذا الزمان الجد وافي	وذا وقت الفتوة والشباب
ووقت فيه الاستعداد فرض	لتنفيذ الأوامر من عرابي
وقولوا يا عرابي بأمر تراه	فانت ذو الأمر المجاب

لقد كان تأثير فتوى الخروج وعزل الخديوي توفيق كبيرة على الثورة العرابية، ودفعت جهات التحقيق لبحث المسألة بشكل دقيق، ومحاسبة من أصدرها، غير أن الشيخ الإنبابي رفض التصريح بأنه أصدرها وأكد أنه امتنع عن الختم عليها، مما يدل على أنه كان يعرف جيدا من أصدرا الفتوى او علي الأقل وافق عليها .

(٢) فتوى سن الملك فاروق

بعد وفاة الملك فؤاد الأول ٧صفر١٣٥٥هـ - ٢٨ أبريل ١٩٣٦م ثار جدل كبير في هذه الأثناء حول سن الملك فاروق وبلوغه سن الرشد القانوني لقيادة البلاد ، ولو رجعنا نص قانون وراثة العرش المادة ٨ منه والتي تنص على ان يبلغ الملك سن الرشد اذا بلغ ثماني عشر سنة هلالية اى هجريه[١٥] .

لم يكن الملك فاروق قد اكتمل سنه من الناحية القانونية، وهذا السن القانوني الذي وضعه حزب الوفد وصدرت بشأنه فتوى بخصوصه لذلك تم وضع الملك تحت الوصاية من كبار أساتذة القانون والعلوم السياسية والدين لتثقيف الملك وثقله سياسيا ([١٦]).

وذلك السن الذي يجوز فيه تولي عرش مصر، ولما حسم عمر فاروق وفقا للتقويم الهجري تبين أنه يصل إلى سن الثامنة عشر في يوم٢٠جماد الاولي ١٣٥٦هـ - ٢٨ يوليو ١٩٣٧([١٧]).

([١٥]) قانون وراثة العرش ، صدر في سراي عبدين في ١٥من شعبان ١٢٤٠هـ - ١٣ابريل ١٩٢٢م ، أنظر موقع الملك فاروق http://www.faroukmisr.net/king_farouk3.htm

([١٦]) نجوى كامل: "الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية" ١٩١٩ – ١٩٣٦ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ج ٢ ، ٩٢- ص١٥.

([١٧])سعيد اسماعيل علي : دور الأزهر في السياسة المصرية، القاهرة : كتاب الهلال، ص ٣٢٧.

وكان نص الفتوى " عمر الملك فاروق يحسب بالسنين الهجرية، وانه بهذا الحساب فإنه بلغ سن الرشد في يوليو ١٩٣٧م" .

وقد ذكرت بعض المراجع أنه طلب من الشيخ المراغي فتوى بحكم احتساب سن الملك فاروق بالتقويم الهجري لكي يكون قد بلغ سن الرشد ، وهو ما أجازه علي اعتبار ان التاريخ المعتمد في الأزهر والأحوال الخديوية هو التقويم الهجري لكننا لم نقف علي نص فتوى صريح بذلك [١٨].

وقد عينت النظارة مجلس وصاية بقيادة الأمير محمد علي وقد اقترح أن يكون السن القانوني الذي يتولى فيه الملك فاروق عرش مصر هو الحادي والعشرين، غير أن فتوى شرعية صدرت ووافقت عليها حكومة الوفد جعلت سن تولي العرش هو الثامنة عشر هجريا أي السابعة عشر وسبعة اشهر ميلادية تقريبا([١٩]).

يقول الكاتب سعيد الشحات أن هذه الفتوى لم تولد هكذا لوجه الله ، وإنما لغرض سياسي تتمثل في استعجال تولي فاروق الحكم دستوريا، لان فاروق عندما توفي فؤاد كان يبلغ من العمر ستة عشر عاما وبضع شهور وكان السن القانوني للحكم ثمانية عشر عاما ميلاديا، فكان خروج هذه الفتوى بمثابة مخرج شرعي وقانوني أجازه الجميع بعد ذلك([٢٠]).

(٣) فتوى عدم زواج طليقة فاروق من بعده

كانت العلاقة بين الملك فاروق والشيخ محمد مصطفي المراغي علاقة وطيدة وكانت صلته به في بداية حكمه قوية، إلا أن هذه العلاقة ما لبثت أن ضعفت بعد أن ضاق الشيخ المراغي ذرعا بتصرفات الملك حتى انتهى الموقف بينهم في حادث طلاق الملكة فريدة .

في ذوالقعدة١٣٦٧هـ ، نوفمبر ١٩٤٨م أذاع ديوان الملك نبأ طلاق فريدة من فاروق وذكر البيان "شاءت إرادة الله أحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين فوجه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة في الانفصال بالطلاق وتحقيقا لهذه الرغبة فقد أصدر جلالة الملك الإشهار الشرعي بذلك في يوم الأربعاء ١٦ من ذو القعدة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ . والديوان إذ يعلن هذا – ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ما تقر به عين البلاد وتسعد " ([٢١]).

([١٨]) غير ان هناك فتوى بعد ذلك بعدة سنوت تحدثت عن احتساب سن الزواج بالهجري أفتي بها الشيخ عبد المجيد سليم عام ٨ رجب ١٣٦٤ هجرية - ١٨ يونيو ١٩٤٥ م أكد فيها إذا أطلقت السنة فى كتب الفقهاء أو فى قانون المحاكم الشرعية يراد بها السنة الهلالية موضوع رقم (١٠٠) فتاوى الأزهر ودار الإفتاء في مئة عام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

([١٩]) مرتضى المراغي، (مذكرات شاهد على حكم فاروق) ، القاهرة : دار المعارف، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ، ص٧٨ـ ٧٩.

([٢٠]) سعيد الشحات : ذات يوم ..يومبات الف عام ، مرجع سابق ، ٤٦٧.

([٢١]) نفسه ، ص٩٢ – ٩٣ .

ولم ينته الموقف عند هذا الحد بل استدعى الملك فاروق الشيخ مصطفى المراغي او ذهب إليه كما تقول بعض المصادر وطلب منه أن يصدر فتوى بأن لا تتزوج فريدة من بعده رجلا آخر، فرد الشيخ على الفور : كيف أصدر فتوى تخالف الشريعة الإسلامية ؟ وقال بالحرف الواحد: إن المرأة بعد طلاقها وانقضاء عدتها تستطيع أن تتزوج من تشاء وهذا نص الشريعة.

وقال الشيخ بالحرف: أما الطلاق فلا أرضاه، وأما التحريم فلا أملكه، ثم صاح بأعلى صوته : إن المراغي لا يستطيع أن يحرم ما أحل الله([٢٢]).

غضب الملك فاروق من تصرف المراغي ورده وقال : سوف أبحث عن رجل دين آخر من عامة الناس، فالملكة امرأة غير عادية، وهنا قال المراغي : الدين لا يفرق بين امرأة ملكة وامرأة عادية من عامة الناس، واعتبرني مستقيلا من الآن حتى تجد لك شيخا آخر يعطيك تلك الفتوى([٢٣]) .

(٤) فتوى حرمة الرقص

والموقف الثاني كان حين تلقى الشيخ سؤالا من الأستاذ محمد نزيه من مجلة "آخر ساعة" عن حكم الشرع في رجل يراقص النساء ويشرب الخمر في الحفلات ويرتكب أعمالا يحرمها الإسلام ويبدو أن السؤال كان مقصودا به ما يقام من حفلات ماجنة في قصور الملك وبعض الأمراء والأميرات ويحضرها الملك بنفسه، وهنا أفتى الشيخ عبدالمجيد سليم فتوى جريئة أحدثت آثارا عميقة حيث حرم ذلك تحريما قطعيا، وأثار ذلك الرأي العام حيث نقلت مجلة المصور هذا التأثير بقولها : "إن الدوائر السياسية والرسمية قد اضطربت لهذه الفتوى واتصل الملك بالإمام المراغي وطلب منه أن يطلع منذ الآن على كل فتوى يصدرها الشيخ عبدالمجيد سليم قبل السماح بنشرها" ([٢٤]).

والشيء الذي يجمع عليه الجميع في هذه الأثناء أن سلوك الملك الشخصي وعلاقته بالأسرة الملكية قد أثار استفزاز واستياء الجميع داخل الديار المصرية وخارجه، وتزايدت " تساؤلات الناس (عن طريق استفتاءات للمشايخ والعلماء الرسمين والأهليين) حول تصرفات الملك فاروق واستهتاره في حياته الخاصة والزوجية: ما باله يتقلب في مسراته الدنيا على النحو الذي لا يتفق مع فريضة الإسلام من صلاح وتقوي؟! ما باله يسيئ إلى الملكة فريدة هذه الإساءات التي يتعفف عنها سواد الناس وبدأ الكل يتحدث عن نزواته وسهراته وتصرفات الحاشية التي بدأت تنتشر ولا يملك الشعب حين سماعها إلا أن تمتلئ قلوب أفراده بالغيظ وكيف بداء الشعب يغير موقفه من الملك الشاب الذي تمتع بحبه (ملك البلاد يا زين ـ يا فاروق يا نور العين)فترة طويلة بعد ان كان متفائلا بصلاح حال البلاد علي يديه ، وكيف قرأ في الصحف الفرنسية عن تصرفات الملك ، وعن الآلاف التي يخسرها على موائد القمار وعن الحشد من الفتيات الفرنسيات اللاتي يحطن به وكأنه ملك خرافي من ملوك

([٢٢]) محمد عمارة :"الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين" ،القاهرة : دار السلام، رسائل الإصلاح، ١٦، ص٢٠.

([٢٣]) مرتضى المراغي، مرجع سابق، ص٩٣.

([٢٤])سعيد عبدالرحمن : مشايخ الأزهر ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ص١٣ .

ألف ليلة ، وكيف أصبح هذا السلوك هو المادة المفضلة والمسلية لصحف كثيرة في العالم الحر وكانت تجد في مغامراته النسائية وبعثرته أمواله على موائد وتصرفات حاشية مادة تقدمه لقرائها ، بينما الشعب المصري يطعنه الفقر والجهل ، وكيف أن صحف المعارضة في مصر بدأت تتعرض للملك وحاشيته([٢٥]).

وقد وجدنا نص الفتوى في سجلات دار الإفتاء المصرية بعنوان "حرمة الرقص" وذكر فيها أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر من أعظم أسباب نزول العقوبة العامة عليه، فكيف بامرأة تخرج متعطرة متجملة متبرجة تختلط بالأجانب عنها، هذا الاختلاط أو أمام مرأى من الناس، ويرضى لها زوجها أن يراها وهي تتحرك معه هذه الحركات المثيرة لقوى الشر في النفوس، ولا شك أن هذا من الدياثة التي لا يدخل صاحبها الجنة " ونقل حديث النبي " ص" وعزتي وجلالي لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث" وقد فسر الديوث بأنه من لا غيرة له . فقد كانت فتوى حرمة الرقص من الفتاوى التي عددت الأدلة من القرآن ومن السنة النبوية وتعد من الفتاوى الفريدة التي بها تبيان فعلي في النصوص والأدلة([٢٦]) .

لقد كانت المجلة التي طلبت فتوى حرمة الرقص معارضة للملك، وتسببت الفتوى في إحراج الملك من الناحية السياسية، لكن الملك رد الموقف للمفتي، وقد وجه الديوان الملكي دعوة إلى الشيخ عبد المجيد سليم لحضور صلاة الجمعة مع الملك في قصر عابدين وهو القصر الذي أقيم به حفل الرقص، فذهب المفتي وجلس في المكان المخصص له، وحين حضر الملك وجلس في مكانه بالصف الأول، وبعد الانتهاء من الصلاة وقف المصلون لمصافحة الملك بعد الصلاة، قبل أن يدخل إلى حديقة القصر من الباب الداخلي للمسجد المؤدي للحديقة، ووقف المفتي في مكانه استعدادا لهذه المصافحة الملكية، وكان كل من يأتي عليه الدور للمصافحة يرفع يده قبل أن يدركه الملك استعدادا لمصافحته، لكن الشيخ عبدالمجيد سليم هدته فطرته الإيمانية إلى عدم رفع يده، وكانت نية الملك أن يترك يد الشيخ ممدودة للمصافحة دون أن يصافحه، ويكون في ذلك عقابه والانتقام منه، لكن إيمان الشيخ أنقذه، فقال له الملك : ما الذي دعاك يا شيخ للفتوى ضدي ؟ فأجابه الشيخ: المفتي إذا سئل لابد أن يجيب ليعرف الناس الحق من الباطل، ولينتهي المبطلون إذا أرادوا، وإلا عرضوا أنفسهم لعقاب الله.

وقد وجه الملك الهجوم عليه والحديث المتزايد عن سلوكياته فيما عرف أثنائها بقضايا العيب في الذات الملكية ففي يوم الجمعة ٢٦ جماد أخر سنة ١٣٦١هـ الموافق ١٠يونيه سنة ١٩٤٢م اتهم الشيخ حسن محمد النجار بالعيب علنا في حق الذات الملكية بأن ذكر في ذلك اليوم ما مؤداه أن جلالة الملك يجالس الفاسقين وشاربي الخمر ، وارتجل ارتجالا هذا الخطاب في المسجد حيث أخذ

([٢٥]) سيد عشماوي : العيب في الذات الملكية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦.

([٢٦]) سجلات دار الإفتاء المصرية، فتوى "حرمة الرقص" رقم ١٠٨، سجل ٥٣، سؤال محرر بمجلة آخر ساعة "هل الرقص الإفرنجي الذي يشترك فيه الرجل مع المرأة يخالف الدين الإسلامي؟" وأيضا فتاوى دار الإفتاء لمدة مئة عام "أحكام الممنوعات و المبيحات " ٤ رمضان ١٣٦٢هـ.

يستعرض بعض البدع والمنكرات التي شاهدها فانفعل وثار واندفع إلي نقد الحكم والحكام ومنهم الضباط والمأمور والمدير والملك([٢٧]) .

وأدانته محكمة الجنايات في هذه الجريمة بالحبس خمس سنوات وأوقفت تنفيذ العقوبة وكان هذا نوعا من ردع بعض الشيوخ الذين كان يتناولون أراءهم السياسية علي المنابر في ذلك الوقت اعتراضا علي ما يشاع على فسق وفجور الملك فاروق([٢٨]).

المبحث الثاني.. فتاوى الاحتلال الإنجليزي والحرب العظمي

كان للإنجليز في خواتيم القرن التاسع عشر وبعدها، سياسات يريدون تنفيذها للسيطرة على منطقة وسط آسيا والشرق الأوسط، وقد كانت هذه السياسات تهدف لإرث الرجل المريض للسيطرة على أملاك الخلافة العثمانية وشعوبها التي كان معظمها يدين بالإسلام، كانوا على حذر من اتخاذ أي سياسة في مصر تفهم على أساس العداء أو اضطهاد المسلمين حذرا منهم من أن يزيد السخط ضدهم في مناطق تريد انتزاع السيطرة الآجلة عليها من الدولة العثمانية.

وكان معروف موقف علماء الدين الإسلامي من الحركة الوطنية المصرية منذ٢٢شعبان ١٣١٨هـ ـ ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ فقد كان موقف الأزهر واضحا وصريحا وجليا برفض الاستعمار وأدواته في مصر، وتجلى ذلك في مواقف كثيرة ومتعددة لهم عبر السنوات المتعاقبة.

كما أن هناك مواقف كثيرة سعت إنجلترا للتدخل في الشأن الداخلي المصري عملت أيضاً علي التأثير في الشأن الديني ومن ابرز هذه القضايا:

(١)فتاوى الحرب (العظمي)

اتسعت ميادين القتال فى الحرب العظمي لتشمل جبهات في أفريقيا وآسيا، وقد ارتبط دخول المسلمين هذه الحرب بالفتاوى بشكل وثيق وأول هذه الفتاوى التي تخص الحرب في ٢٣ربيع أول ١٣٣٢هـ ـ ١١نوفمبر ١٩١٤ فقد أعلن السلطان العثماني محمد الخامس الحرب على روسا وفرنسا وبريطانيا العظمي وكما كان مألوفا في الدولة العثمانية كما يقول رودلف بيترز فقد صاحب إعلان

([٢٧]) حول أزمة بسب راقصة في صيف ١٩٥١حين رفض وزير الداخلية سفر (سامية جمال) إلي دوفيل بدعوة من الملك فاروق وايد الحكم مجلس الدولة قرار الوزير باعتبار الدعوي التي رفعتها الراقصة تدخلا في سلطة الإدارة التي هي أعلم بمصالح البلاد .

وتذكر الصحف ان الراقصة التي منعتها الحكومة المصرية هي (ثريا سالم) وأن وزارة الداخلية سمحت لسامية جمال بالسفر بدلا عنها رغم كل الاعتراضات التي قامت في سبيلها انظر صباح الخير ١٦أغسطس ١٩٥١، ٢٦سبتمبر ١٩٥١، ومجلة روزاليسف العدد ١٢٠٩في أغسطس ١٩٥١العدد ١٢١٠في أغسطس ١٩٥١أخبار سفر سامية جمال وان الصحف الفرنسية أكدت أن الراقصة المصرية أثارت أزمة سياسية .

راجع د سيد عشماوي: القضاء والسياسية، الدور السياسي لمجلس الدولة (١٩٤٦ـ ١٩٥٢) مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ، مجلد (٥٨) عدد (٤) ، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٠١ ، و أيضا صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين، دار المعارف بمصر ١٩٧٦، ١٥١ت١٥٢، وكذلك مجلة المصور العدد ١٤٠٠، ١٠أغسطس ١٩٥١(إجابات صريحة لعبد الفتاح حسن باشا وزير الدولة ووزير الداخلية بالنيابة : لماذا منعت الراقصتين المصريتين من السفر غلي أوروبا) .

([٢٨]) سيد عشماوي: العيب في الذات الملكية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

صدور الحرب فتوى مؤداها أن الحرب في هذه الظروف مباحة شرعا وان الجهاد قد اصبح فرض عين([٢٩]) .

بمقتضي الاستنفار العام الذي نادي به السلطان العثماني ، وكانت صياغة الفتوى أو الأصح الفتاوى الخمسة المرتبطة بها، تجري علي الأسلوب المألوف عند السلطنة في ذلك الوقت، وتتخذ شكل سؤال مفصل بعد كل الدقائق المتصلة بالموضوع وتكفي للإجابة عليها بكلمة واحدة إيجابا وسلبا ([٣٠]).

وكان قد اشتد قلق الإيطاليين من اعلان الجهاد بعد الفتوى التي أطلقتها شيخ الاسلام في تركيا بشان الحرب العالمية الأولي حيث جاء نصها إذا هوجم الإسلام من قبل أعدائه هجوما ما ، يهدد كيانه ، ويجعل البلاد الإسلامية عرضة لغضبهم وغارتهم ، حتي خيف على النفوس الآمنة بها أن تقع في ذل الآسر والاستعباد ، دعا الخليفة إزاء هذه الحالة جميع المسلمين في مختلف الأقطار للذود عن حوزة الإسلام ، والدفاع عن عرينه ، فهل يفرض عليهم أجمعين ، شبابا كانوا أو شيوخا ، مشاة أو فرسانا ، المبادرة إلي إجابته بأن يجاهدوا بأموالهم وانفسهم ، عملا بقوله تعالي " انفروا خفافا وثقالا ، وجاهدوا بأموالكم وانفسكم " الآية ، والجواب الله أعلم ، يفرض عليهم ذلك فرض عين .

كما شملت الفتوى أيضا قتال الحكومة الفرنسية والروسية وغيرها من الحكومات التي أظهرت عداءها للخلافة الإسلامية وأرادت مهاجمة ديار الإسلام بخيلها ورجلها وأساطيلها وأن يشقوا عصا طاعتهم ويبادروا قتالها بأن هذا ايضا فرض عين ، كما شملت الفتوى ايضا عقاب تارك الجهاد فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ([٣١]).

ومن يقاتل من رعايا دولة اسلامية جيوش الدولة الإسلامية مع الغاصبين والحكومات المذكورة يستحق نار جهنم .

ولو حارب، والحالة هذه للمسلمين الذين تحت إدارة الحكومات المعادية للدولة الإسلامية وحليفتها ألمانيا والنمسا، وهي إنجلترا وفرنسا وروسا والصرب (يوغسلافيا الأن) وقره طاغ المولية لها ، فهل يأثمون بذلك وينالون أليم العذاب ، فكان الجواب ايضا يأثمون لان الدولة تتضرر من عملهم هذا ([٣٢]).

([٢٩]) تعريف فرض العين: وهو الفرض الذي يُطْلَب من كل مكلف من المكلفين، فلا يستثنى أحد منهم، ولا يصلح أن يقوم به بعضهم دون بعض؛ فالشارع الحكيم يقصد من هذا الفرض أن يؤديه كل مكلف، فهذا المكلف لا تبرأ ذمته إلا بأدائه، ومن الأمثلة على هذا الفرض: أداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصوم، وإعطاء الحقوق لأصحابها، ونحو ذلك . لمزيد من التفاصيل أنظر اصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله دار المعارف بمصر ، واصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ، مكتبة الدعوة، القاهرة .

([٣٠]) رودلف بيترز : الإسلام والاستعمار عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث ، القاهرة : دار شهدي، مطبعة عابدين ، ١٩٨٥، ص ١١٤- ١١٨.

([٣١]) تعريف الواجب ما جعله الشارع شرطا ، وإن أمكن وجود الفعل بدونه والشرط العقلي : ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عقلا ، والشرط العادي ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عادة إذا تقرر هذا ، فتارة يعبر عن هذه المسألة بما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وتارة بما لا يتم الأمر إلا به يكون مأمورا به، حول تعريف الواجب انظر ، اصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله دار المعارف، القاهرة .

([٣٢]) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني ، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ص٤١٧ .

وإذا قورنت الفتوى علي حد تعبير بيترز بالفتاوى السابقة وجدنا أنها تدخل عنصرا جديدا، إذ أنها موجهة للمسلمين جميعا وبخاصة منهم أولئك الذين يخضعون للحكم الاستعماري لخصوم تركيا وليس فقط للرعايا الدولة العثمانية، وقد داعبت الفتوى خيال المسلمين في استدعاء الفتوحات الإسلامية القديمة التي كانت تجريها الخلافة الإسلامية الأولي وكذلك الحروب الصليبية على العالم الإسلامي.

لقد استخدمت الدولة العثمانية رغم ضعفها في ذلك الوقت السلطة المعنوية علي المسلمين جميعا في إزكاء روح الجهاد حول العالم الإسلامي بهذه الفتوى.

وقد لقيت فتوى إعلان الجهاد بعض الاستجابة حول العالم الإسلامي فأصدروا بدورهم فتاوى وبيانات تأييد لها وعارضها بالطبع بعض العلماء غلا ان نداء الجهاد وجد تحفظات معينة في الحجاز بقيادة الشريف حسين امير مكة ([٣٣]) .

وتحدث محمد فريد فى مذكراته عن فتوى صدرت ايضا فى الأستانة ضد حسين كامل وحسين رشدي، بطلب منه بأن الخارج على الخليفة (العثماني) يكون دمه أصبح هدرا ، وقد نشرت (بجريدة تركية تسمي توران) فقال في هذا السياق " وعدهم لي في مساء يوم الجمعة الماضي (٢٥) يوم سفري وعلمت ذلك هنا من نشر ملخصها تلغرافيا في الجرائد ويوم الأربعاء (٣٠) ديسمبر ١٩١٥نشر تلغراف هنا بصدور هذه الفتوى ثم نشر نصها حرفيا وهو كما طلبت أو ازيد "([٣٤]).

وكان هدف محمد فريد من إخراج هذه الفتوى أن يصلح الأتراك خطأهم بعدم ترك الإنجليز وتحريض جموع المسلمين ضدهم للجهاد ، وهو ما أفسدوه بتأخرهم في ذلك .

كما تم استصدار فتوى من الاستانة بعزل الخديوي عباس لميول الخديوي ضد تركيا وامتنع بعض العلماء في مصر عن تأييد الفتوى والتعاطي معها([٣٥]) .

والفتوى الثانية كانت من مصر ففي رمضان سنة ١٣٣٢هـ أغسطس ١٩١٤م استفتي نظر الداخلية دار الإفتاء المصرية في مدى شرعية تأجيل الحاج بسب صعوبة توفير البواخر لسفر الحجاج وسوء الأوضاع في مصر مبينا للمفتي صعوبة نقل الغذاء للأقطار الحجازية وعدم قدرة الحكومة علي إرسال صرة ورواتب الحرمين الشريفين من الأوقاف وغيرها.

([٣٣]) رودلف بيترز : الإسلام والاستعمار عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث، مرجع سابق ، ص ١١٤ـ ١١٨.

([٣٤]) محمد فريد: أوراق محمد فريد ، المجلد الاول ، مذكراتي بعد الهجرة ، ١٩٠٤ـ ١٩١٩، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٧ ، ص ١٩٧ـ ١٩٨.

([٣٥]) محمد فريد: نفسه ، ص ٢٠٠ .

وقد افتي الشيخ بكري الصدفي مفتي الديار آنذاك أنه يجوز ـ والحالة هذه ـ إعطاء النصائح الكافية للحجاج المصريين وتأجيل حجهم للعام المقبل مثلا حتي تزول الخطار ويتوفر أمن الطريق الذي لابد منه في وجوب الحج .

ويعلق المؤرخ د عماد هلال لم تمنع هذه الفتوى الألاف من المصريين من السفر إلي الأراضي الحجازية وأداء مناسك الحج .

وفي ١٥شعبان ١٣٣٣هـ ـ٢٨يوليو / ١٩١٥م أعادت الداخلية المصرية استفتاء دار الإفتاء المصرية حول جواز تأجيل الحج بسبب الحرب في عهد الشيخ محمد بخيت المطيعي وأوضح أن الأسباب التي بني عليها المفتي السابق استفتاء الداخلية في مدي جواز تأجيل الحج مازالت موجودة بل ازدادت خطورة بدخول تركيا في الحرب وقد آن موسم الحج والذي فيه تصدر وزارة الداخلية منشورها السنوي الخاص بسفر الحجاج المصريين لذلك رينا لزوم الاستمداد برأي فضيلتكم فيما يوافق الشرغ الشريف في هذا الشأن.

والواضح ان الشيخ محمد بخيت رفض الإفتاء بمنع الحج وابي السير على هوى الحكومة المصرية والإنجليزية، وجاءت فتواه محايدة تماما، تاركا القرار في ذلك لكل حاج مصري، فقد اجاب المفتي برسلة مطوية جاء في نهايتها " إن علماء الحنفية صرحوا بأن شروط وجوب الحج أمن الطريق وقت خروج أهل البلد فالذي نراه بناء علي ما قد ذكر ان الحكومة تبين في منشورها الخاص بسفر الحجاج المريين جميع الأسباب المذكورة ، حتي يعلم منها صعوبة سفرهم هذا العام إلي الحجاز وان طريقه غير مأمون وتعطيهم النصائح الشرعية الكافية للمحافظة علي انفسهم وعلي أموالهم و تبلغهم النصوص الشرعية الكافية للمحافظة علي أنفسهم وعلي أموالهم ، ويعلموا أنه عند غلبة الخوف في الطريق وعدم السلامة يكون الطريق غير مأمون ، يجوز لهم تأخير الحاج هذا العام إلي ان يصير الطريق مأمونا وتغلب السلامة وتزول غلبة الخوف "

ويؤكد د عماد هلال انه يجب الإشارة إلي ان دار الإفتاء المصرية نجحت بالرغم مما تعرض له من ضغوط في عدم إخراج فتاوى مؤيدة لأي من الطرفين البريطاني والعثماني، بالرغم من صدور كثير من الفتاوى المؤيدة لطرف العثماني مثل فتوى شيخ الإسلام العثماني خيري أفندي بتاريخ ١٨ذي الحجة ١٣٣٢هـ ـ ١٦نوفمبر١٩١٤م الذي افتى فيها بان إنجلترا وحلفاءها أعداء للإسلام وأن جهادهم فرض عين علي جميع المسلمين والأهم في الفتوى هذا المناط هو سواء أولئك الموجودين تحت حكم الدولة العثمانية او الخاضعين تحت الحكم البريطاني و الفرنسي و الروسي .

أو فتوى الشيخ محمد رشيد رضا المناصرة للعثمانيين ، كما يجب التنويه إلي ان الحكومة المصرية لم تجرؤ علي استفتاء الدار في مدى مشروعية الحرب لأنها كانت تعلم أن قطاعا كبيرا من المصريين يؤيد الدولة العثمانية كما كانت الحكومة نفسها نفضل الحياد في هذه الحرب([٣٦]) .

([٣٦]) عماد هلال : فتاوى الحرب وحرب الفتاوى ، ديوان الأهرام ، العدد العشرون ، أكتوبر ٢٠١٤، ص٥٠، ٥١، ٥٢.

(٢)فتوى تحريم إغلاق مسجد الأزهر اثناء ثورة ١٩١٩

عندما انطلقت ثورة١٣٣٨هـ ـ ١٩١٩، ازدادت حدة المظاهرات في محيط الجامع الأزهر، وداخل المسجد نفسه، وسرعان ما تحول المسجد إلى قلعة من النشاط الثوري، وكان للعلماء في الشحن والتأثير على المجتمع دور كبيرا جدا، مما أثار حفيظة قوات الاحتلال الإنجليزي، فحاول القضاء على تلك الحركة بالقوة الغاشمة، وأمروا بمنع الاحتجاجات بالأزهر، واحتلت الجنود الإنجليز مشارفه ورابطت أمام أبوابه، بل وذهبت قوات الاحتلال في ذلك الوقت إلى محاولة غلق الجامع الأزهر، وطلبت من شيخه يومئذ أبوالفضل الجيزاوي أن يقوم بغلقه، وهنا رفض الشيخ واحتج بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية([٣٧]) .. وبقي الجامع الشهير مفتوحا كعهده ولبثت المظاهرات تنظم من من حوله ومن داخله، بشتى الوسائل التي لم تجد فيها حرب الإنجليز ورصاصاتهم سبيلا([٣٨]).

لقد اشتركت السيدات في المظاهرات إلى جانب الرجال، واتفق الأقباط والمسلمون لدرجة أن قساوستهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر وكان مفتي الديار المصرية الشيخ بخيت نفسه قد زار بطريرق الأقباط ، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوئام أعلاما جديدة ووضعوا بها الصليب موضع النجمة من الهلال، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ماعدا العلم الإنجليزي([٣٩]).

وهنا يجب التنويه إلى دور الأزهر في الثورة ، وقد كان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين وبالأخص الطلبة الذين كانوا أكثرهم جرأة وحماسة وتضحية ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والإضراب في طبقات الشعب، وكثيرا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر، لذلك رأت السلطة العسكرية الإنجليزية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة، وقد رصدت الدوريات الإنجليزية أمام أبوابه لتمنع خروج المظاهرات من داخله([٤٠]).

وقد وقع مجموعة من العلماء على نداء بتهدئة الحالة فيما بعد، ووجهوا نداءًا إلى المصريين جاء فيه : "أصدرت السلطة العسكرية إنذارا بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقابا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأملاك العمومية.

من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصري باسم مصلحة الوطن أن يتجنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

([٣٧]) لقاء بحثي مع حفيد أبو الفضل الجيزاوي إجري في صيف ٢٠١٦.

([٣٨]) محمد عبدالله عنان : "تاريخ الجامع الأزهر" ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ، سلسلة الإنسانيات، ، ص٢٣٦ – ٢٣٧.

([٣٩]) محمد فريد : "أوراق محمد فريد .. مذكراتي بعد الهجرة" ، ١٩٠٤- ١٩١٩، القاهرة : مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة المذكرات التاريخية، ١٩٧٨، المجلد الأول ، ص٤٣٠.

([٤٠]) عبدالرحمن الرافعي : "ثورة ١٩١٩ .. تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١" ، القاهرة : دار المعارف، ١٤٠٧ـ ١٩٧٨، الطبعة الرابعة، ص٢٢٩ .

كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد.

وإنا شديدو الرجاء في أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والرواية تصغى إلى هذا النداء، وتلزم طريق الحكمة في سلوكها، والله الهادي إلى سواء السبيل" ٢٢جماد ثان ١٣٣٧هـ - ٢٤ مارس سنة١٩١٩ ([٤١]).

وقد وقع على هذا النداء محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر، ومحمد بخيت المطيعي ، مفتي الديار المصرية، وعبدالحميد البكري شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، ومحمد ناجي رئيس المحكمة الشرعية العليا، وكيرلس بطريرك الأقباط وعدد من النظار.

أما اللجنة التي تفاقم حولها الخلاف والمعرفة "بلجنة ملنر "فقد وصلت إلى مصر في (١٤ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ - ٧ ديسمبر ١٩١٩) ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية ،قالت فيه : "لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة ملنر" . وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل حدب وصوب، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها .

وأصدر المفتي محمد بخيت المطيعي فتواه بمقاطعة لجنة ملنر، وقد وصم كل من تحدثه نفسه بمفاوضة الاستعمار بعيدا عن زعماء مصر المناضلين بالخيانة، وهي فتوى أحدثت صخبا كبيراو طرب لها سعد زغلول في أوروبا، وأبرق إلى المفتي يمدحه فقال "فلا عجب أن فتواه جديرة بأن تصدر عن أكبر مفتي للإسلام في عصرنا الحديث"، ولهذا قاطع الشعب المصري لجنة ملنر مقاطعة تامة ورفض مهمتها، ووقفت مصر كلها تعبر عن ذلك وقامت المظاهرات في نواحي القاهرة ([٤٢])وتعددت المظاهرات في الأيام التالية.

حتى وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليزية الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك أن مظاهرة في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا إلى شارع السكة الجديدة، وأرادوا أن يواصلوا سيرهم إلى دور معتمدي الدول، ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكي أدركها الجنود الإنجليز بالسيارات، وهاجموا المتظاهرين ، فتفرقوا ، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلى المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالهم وأسلحتهم، واعتدوا على من

([٤١])عبدالرحمن الرافعي : نفسه، ص٢٧٨ .

([٤٢]) زوات عرفان المغربي :مرجع سابق ، "هيئة كبار العلماء (١٩١١ – ١٩٦١) ، ص٢٢٠ ، ٢٢١ .

صادفوهم بالضرب والإيذاء، فحدث هرج ومرج في الجامع، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب، ففزع الموظفون، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه.

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ، وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجا شديدا، وقعوا عليه جميعا، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبة باشا رئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني. جاء في بيانهم الذي وقع عليه محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر ، محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية، أحمد نصر نائب شيخ السادة المالكية، محمد النجدي شيخ السادة الشافعية، محمد الذهبي نائب شيخ السادة الحنابلة، وغيرهم غب ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ – ١٣ ديسمبر ١٩١٩ ، "إن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين في القاهرة وآلمهم أشد الإيلام وسيزداد هذا الأثر السيء بنسبة انتشار الخبر في أرجاء مصر وتردد صداه في أنحاء العالم الإسلامي"([٤٣]).

ويبدو أن عدد من العلماء وعلى رأسهم مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعي، كانوا يجتمعون ليناقشوا الوضع القائم، في دار المعتمد السامي البريطاني، وقد شوهد أكثر من مرة داخلا إليها أو خارجا تحت جنح الظلام مما أثار شاعر العامية بيرم التونسي، فهاجم المفتي هجوما شديدا جاء فيه :

يا بخيت يا أبو دومة يا أبو خلقة مشومة

لا ديك بالشومة إن ما كنتش ترجع

ضبطوك متنيل عا القصر محول

تجري وتتشندل وعامل واد مجدع

اتلم احسن لك دا الشعب قاعد لك

بالصرمة يذلك اتأمل واسمع

ثم يتناول أيضا رجال الأزهر وقتذاك جميعا، بقوله في قطعة من زجل آخر :

يا أزهر العلم انت ازهر صحيح وشريف

لكن مع العلم أهلك كلهم م الريف

طالبين أجور المظاهرة كل خطوة رغيف

وجبة كزمير، بقفطانها، ومركوبها

([٤٣])عبدالرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص٤٣٠ .

وان شالله يحكمها مالطي يرعى في الحلاليف ([٤٤])

ويبدو أن الموقف الذي اتخذه بيرم التونسي من مفتي الديار المصرية الشيخ محمد بخيت، كان بسبب معارضة المفتي سفر سعد زغلول ، وفهم منه اختلافه مع وجهة النظر الوطنية بشكل عام، فلم يتحمل بيرم هذا الموقف، وعبر عنه بزجل غاضب بدأه هكذا: "

أول ما نبدي نصلي على النبي

نبي وطني يلعن أبوك يا بخيت

ثاني كلامي وفد مصر بلادنا

ولع شموعه والتقى الكبريت

ثلاثين سنة يا مصر واحنا في ضلمة

لما حدايتنا ربت الكتاكيت

راحم رجال الوفد وادي فرنسا

أم الادب والحظ والتنكيت

وما إن ظهر هذا الزجل في العدد الثاني من جريدة "المسلة" بها هذا الزجل حتى ثار الشيخ محمد بخيت وأصدر بيانا يتهم فيه بيرم التونسي بالكفر والإلحاد، وعندئذ يتعقب بيرم بمسلته الغير قانونية الشيخ بخيت، فيسميه تارة بالشيخ "كسفريت" عندما يقول له :

ستين سنة لا عمل تبيت

واشرب لي كبيتين نبيت

وألعن أبو الشيخ كسفريت

الكافر الحادي عشر

قلت لكم الشيخ يتجلد

قلتولي أخرج من البلد

ايه رأيكم يا سامعين

([٤٤]) أحمد يوسف أحمد :"فنان الشعب محمود بيرم التونسي" ، القاهرة : دار النهضة العربية، مطبعة لجنة البيان ، ١٩٦٢، ص٢٠٨ وص٢٠٩ .

في الشيخ كباب كفتة الامين

طالع يعر المسلمين

أمال ياريته كان كفر([٤٥])

ورغم أن الشيخ محمد بخيت أفتى فتوى شهيرة بمقاطعة لجنة ملنر التي تصب في خانة الحركة الوطنية وثورة ١٩، لم تشفع له عند بيرم التونسي وتثنيه عن الهجوم عليه بهذا الشكل ، وربا يرجع ذلك ان موقف كبار العلماء الأزهر من الثورة لم يكشف عنه الستار إلا بعد عدة شهور من قيامها، فقد تباينت مواقف كثير من علمائها، بين المشاركة الفعلية والمؤثرة منذ القيام حتى نهايتها، منهم الشيخ محمد شاكر ، الذي شارك بالثورة بنداءاته الشديدة للشعب بالتحرك ، أو كما حدث مع الشيخ يوسف الدجوي والشيخ محمد الإبياري والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وأحمد الغمراوي ومصطفى القاياتي ، وهؤلاء ساندوا الثورة بنداءات وبيانات عن الأحداث وفعالياتها، وخاصة بعد حادث اقتحام الجنود البريطانيين للجامع الأزهر في ذلك الوقت([٤٦]) .

وجاءت وثيقة نشرها الدكتور محمد علي حلة، بعنوان : "الأزهر يدعو الأمة للتعاضد في٢٧صفر ١٣٣٨هـ - ٢٠ نوفمبر ١٩١٩" تضمنت نداء من الأزهريين بدعوى الأمة المصرية على اختلاف توجهاتها للتوجه للأزهر وسماع الخطب الحاضة على التضامن والنظر فيما يعود على الأمة بالصالح تلبية لنداء الوطن المفدى ، ومن الملاحظ أن النداء صادر من الديوان العام السلطاني وكتب بخط اليد مما يلقي بظلاله على أن تأثير سلطات الاحتلال والقصر كان كبيرا في إخراج مثل هذا البيان.

ولم يكن علماء الأزهر أقل تضحية من الطلبة، فقد تقدم كثير من علمائه مثل الشيخ محمود أبوالعيون، والشيخ مصطفى القاياتي، في مظاهرة ١٧ مارس ، ويذكر المؤرخون أنه على الرغم من تفرق الكثير من المتظاهرين عندما أطلق عليهم النار، إلا أنهم ظلوا واقفين أمام النيران، رغم نصح الآخرين لهم برحمة أنفسهم . ومن العلماء من تعرض للسجن والنفي مثل الشيخ محمود أبوالعيون الذي تم اعتقاله ثلاثة أشهر مع زملائه الأزهريين في رفح ، كذلك الشيخ مصطفى القاياتي الذي اعتقل أكثر من مرة ([٤٧]).

ونشرت جريدة "النظام" الوفدية في٢جماد أول ١٣٣٨هـ - ٢٢ يناير ١٩٢٠ ، نداء من العلماء موجها إلى السلطان بالعفو عن الشيخ القاياتي والشيخ أبو العيون.

([٤٥]) كمال سعد :"صفحات ضائعة من حياة بيرم التونسي" ، بيروت : المكتبة العصرية ، ص ٣٩ وص٤٠، انظر أيضا :"الأعمال الكاملة لبيرم التونسي-" ٦ ، فصل "ستات" – نقد – سياسية، إشراف رشدي صالح، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، الجزء ١١، ص٧٩- ٨١ .

([٤٦]) زوات عرفان المغربي :"هيئة كبار العلماء ١٩١١- ١٩٦١" ، مرجع سابق، ص٢٢٦ .

([٤٧]) د. محمد علي حله : "الأزهر في الأرشيف المصري – وثائق من القرنين التاسع عشر والعشرين" ، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة دراسات وثائقية، الجزء الرابع، ص ١١٣.

وهكذا أعادت ثورة ١٩١٩ إلى الأزهر دوره التاريخي المعبر عن الضمير الوطني، وكان بمثابة غرفة العمليات للثوار من أبناء مصر، بغض النظر عن دياناتهم، فتعاقب على منبره الخطباء علماء الأزهر وقساوسة الأقباط؛ يلهبون حماس الجماهير للثورة، وعبثا حاولت القوات البريطانية ضرب حصار حول الجامع الأزهر لمنع الناس من الوصول إليه، وعندما ضاقت ذرعا بالثوار، اقتحم الجنود الإنجليز الأزهر بأحذيتهم لمطاردة الثورة داخله([٤٨]).

(٣)فتوى قتال الإنجليز

أصدر الشيخ أحمد شاكر – محدث الديار المصرية - في الأربعينيات من القرن الماضي في كتابه "كلمة الحق" فتوى بعنوان "بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمة العربية والإسلامية عامة" ، وفيها يجيز قتال الإنجليز والفرنسيين وهو يقول نصا : "إن الإنجليز أعلنوها على المسلمين في مصر حربا سافرة غادرة، حرب عدوان واستعداء، وأعلنوها على المسلمين في السودان حربا مقنعة مغلفة بغلاف المصلحة للسودان وأهله، مزوقة بحلية الحكم الذاتي الذي خدع به المصريون من قبل"([٤٩]).

وتابع أما التعاون مع الإنجليز، بأي نوع من أنواع التعاون، قل أو كثر، فهو الردة الجامحة، والكفر الصراح. لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق.

سواء أكان ذلك من أفراد، أو حكومات أو زعماء، كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل أو أخطأ ثم استدرك أمره وتاب، وأخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا من قلوبهم لله لا للسياسة ولا للناس([٥٠]) .

تناول في الفتوى التعاون المباشر مع الإنجليز فقال" ألا فليعلم كل مسلم، في أي بقعة من بقاع الأرض إذا تعاون مع أعداء الإسلام، مستعبدي المسلمين، من الإنجليز والفرنسيين وأحلافهم وأشباههم، بأي نوع من أنواع التعاون، أو سالمهم فلم يحاربهم بما استطاع، فضلا عن أن ينصرهم بالقول أو العمل على إخوانهم في الدين إن فعل شيئا من ذلك ثم صلى فصلاته باطلة، أو تطهر بوضوء أو غسل أو تيمم فطهوره باطل، أو صام فرضا أو نفلا فصومه باطل، أو حج فحجه باطل، أو أدى الزكاة المفروضة، أو أخرج صدقة تطوعا، فزكاته باطلة مردودة عليه، أو تعبد لربه بأي عبادة فعبادته باطلة مردودة عليه، ليس له في شيء من ذلك أجر، بل عليه الإثم والوزر.

ثم وصل إلى إبطال عقد الزواج بين المسلمة التي يتعاون زوجها مع المحتلين فقال" ألا فليعلم كل مسلم كل مسلمة، أن هؤلاء الذين يخرجون على دينهم ويناصرون أعداءهم. من تزوج منهم فزواجه

([٤٨]) محمد علي حله : "الأزهر في الأرشيف المصري مصدر، سابق ، الجزء الرابع، ص ١١٤ .

([٤٩]) أحمد محمد شاكر:كلمة حق ، تقديم عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة السنة ص ١٢٦ .

([٥٠]) نفسه ، ص ١٣٠.

باطل بطلانا أصليا، لا يلحقه تصحيح، ولا يترتب عليه أي أثر من آثار النكاح، من ثبوت نسب وميراث وغير ذلك. وأن من كان منهم متزوجا بطل زواجه كذلك ، وأن من تاب منهم ورجع إلى ربه وإلى دينه، وحارب عدوه ونصر أمته، لم تكن المرأة التي تزوج بها حال الردة، ولم تكن المرأة التي ارتد وهي فى عقد نكاحه زوجا له، ولا هي في عصمته. وأنه يجب عليه بعد التوبة أن يستأنف زواجه بها. فيعقد عليها عقدا صحيحا شرعيا كما هو بديهي واضح([٥١]).

وقد اهتمت الصحافة المصرية في ذلك الوقت بقضية المقاومة وقتال الإنجليز، وبدء الكفاح المسلح ([٥٢])وكانت السفارة البريطانية تحتج على بعض ما تنشره الصحف مثل "الأهرام" و"الجمهور المصري" واحتوت احتجاجات السفير البريطاني على ما نشرته جريدة "الجمهور المصري" ذات الميول الوفدية حول فتاوى رجال الدين بشأن المستعمرين الإنجليز، وقد جاء ذلك بناء على استطلاع طرحته الصحيفة على طائفة من كبار العلماء بالاستفسار عن وجهة نظر الإسلام في قتال الإنجليز المستعمرين، وهل هو حلال أم حرام؟ وذلك بمناسبة التفكير في إعلان حرب العصابات ضد الإنجليز ، فحملت الإجابات آراء بأن المستعمر هو المعتدي الذي يجب شرعا مقاومته بكل الوسائل في حدود ما يبيحه الشرع، وعلى كل مصري مكافحة الاستعمار الإنجليزي البغيض بالمال والدم، وكل من يتعامل مع هذا المعتدي خائن لوطنه، مستشهدين بالآية الكريمة : "وقاتلوهم حيث ثقفتموهم .. " وأن الأزهر سيفتح أبوابه للمؤتمرات والوفود التي تسعى في سبيل البذل والتضحيات.

وأرفقت السفارة البريطانية عددي الأهرام والجمهور المصري، لصلاح الدين ، وتنقل له ما طرق مسامعها من أن وزارة الأوقاف رتبت خطب جمع في جميع المساجد لتنادي من خلالها "حي على الجهاد" وينتهي إلى أن الحكومة البريطانية تحمل الحكومة المصرية حماية أرواح البريطانيين والأجانب، وأنها تلقى ما نشرته الصحافة، وما أعلن بإراقة دم البريطانيين بآي الاهتمام، ويشير لمخالفة ذلك لجميع القوانين في الدول المتحضرة([٥٣]).

(٤)رأي المراغي في إقحام مصر في الحرب العالمية الثانية

ونستطيع أن نقول ان هناك الكثير من مواقف علماء الأزهر ومشايخ الإفتاء الذين أفتوا بعدم مساندة الاحتلال أو الانجراف في حرب تضر مصالح الإسلام والمسلمين، ومنها أيضا موقف (رأي) الشيخ مصطفى المراغي من الحرب العالمية الثانية، سنة (١٩٣٩ م – ١٩٤٥م) حيث اعتلى الشيخ مصطفى المراغي منبر مسجد الرفاعي، وخطب معلقا على الحرب العالمية الثانية في كلمة مدوية، وقال : نسأل الله أن يجنبنا ويلات حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل . وكان بذلك يعارض سعي الإنجليز لإدخال مصر مع الحلفاء الحرب ضد المحور .

([٥١]) أحمد شاكر: نفسه ،،ص ١٣٥ .

([٥٢]) الأهرام عدد ٢٣٧١١ في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ ص٥ .

([٥٣]) حول الدعوة للمقاومة أنظر :الجمهور المصري عدد ٤١ ، ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ص١، انظر أيضا دكتورة لطيفة سالم :" حكاية الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢" ، القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة حكايات مصر، العدد ٢١، ٢٠١٣ ، ص١٠٨ – ١٠٩ ، امل فهمي : أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية (١٩٢٩ـ ١٩٥٢)، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٤، ص ١٩٩ـ ٢٠٠ .

وقد أحدثت كلماته هذه هزة سياسية كبرى في الدوائر الاستعمارية الإنجليزية التي ضغطت على رئيس الوزراء المصري آنذاك حسين سري باشا كي يطلب من شيخ الأزهر العدول عن موقفه، وخاطبه بلهجة حادة طالبا منه أن يحيطه علما بأي شيء يريد أن يقوله فيما بعد حتى لا يتسبب في إحراج الحكومة المصرية، فرد عليه الإمام المراغي : مثلك يهدد شيخ الأزهر، وشيخ الأزهر أقوى بمركزه ونفوذه بين المسلمين من رئيس الحكومة، ولو شئت لارتقيت منبر مسجد الحسين وأثرت عليك الرأي العام، ولو فعلت لوجدت نفسك على الفور بين عامة الشعب . ولم تكن هذه فتوى ، ولكنها كانت رأي الشيخ في الحرب العالمية الثانية ، وأن موقف مصر يجب ألا ينضم لأي من المعسكرين المتحاربين لأنهما لا يمتان لمصر بأي صلة، لكن موقف شيخ الأزهر، باعتباره رمزا دينيا، أثر في جموع الرأي العام آنذاك، فضلا على تخوف السلطات الإنجليزية من تحريك الأزهر وشيخه المراغي للشارع وعدم تأييد الإنجليز في حربهم على دول المحور([٥٤]) .

ومنذ إفتاء الشيخ الأنبابي بعدمِ صلاحية الخديوي توفيق للحُكم بعدَ موالاته الشديدة للإنكليز، مناصرًا بذلك الثوريِّين، ثم معارضته للخديوي عبَّاس الثاني، تدخَّلتِ السلطة الحاكمة في شؤون الأزهر بإيعاز من الإنجليز تارة ، وبرغبة الحاكم في الاستحواذ تارة أخري، بإنشاء مجلس إدارة له نال مِن صلاحيات شيخه، ثم ازداد الأمرُ سوءًا سنة١٣٢٩هـ - ١٩١١م حيث صدَر قانون الأزهر الذي أسَّس ما يُعرف بـ(هيئة كبار العلماء)، ثم تغيَّر اسمها فيما بعدُ إلى (جماعة كبار العلماء)، وكانتْ تتكوَّن من ثلاثين عالمًا مِن كبار علماء الأزهر، واشترط القانون المذكور أن يكون ترشيحُ شيخ الأزهر مِن بين أعضاء هذه الهيئة، وكان التجاوزُ الوحيد في هذا الشأن مِن جانب الملك فاروق سنة١٣٦٣هـ - ١٩٤٥م،حينما عيَّن الشيخ مصطفى عبدالرازق برغمِ أنَّه لم يكن حينئذٍ عضوًا في جماعة كبار العلماء.

(٥) الفتوى وقضية فلسطين

تعد قضية فلسطين أكبر قضايا العالم العربي في العصر الحديث بل هي أصل الصراع في الشرق الأوسط منذ إعلان وعد بلفور عام (١٣٣٦هـ - ١٩١٧م) وما يتضمنه هذا الوعد لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ حيث حاولت الصهيونية العالمية منذ هذا الإعلان بشتى الطرق تدعيم الكيان الصهيوني في فلسطين أمام المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية.

واجتهد اليهود في جلب شعبهم إلى فلسطين من شتى دول العالم، ومنذ ذلك التاريخ ودخلت فلسطين عصر الاستعمار وأعلن الانتداب البريطاني عليها في عام ١٣٤١هـ ١٩٢٢م بظروف انتهت بإعلان قيام دولة إسرائيل في جزء من الأرض في ٦ رجب ١٣٦٧هـ - ١٥ مايو ١٩٤٨م.

وفي خضم هذه الأحداث كان علماء الأزهر والمفتون في مصر في طليعة من حذر من خطر هذا الاحتلال وتصدوا بالفتاوى للدفاع عن الأراضي الفلسطينية.

([٥٤])محمد عمارة :"الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين" ، القاهرة : دار السلام للطباعة والترجمة، رسائل الإصلاح، العدد ١٦، ص١٦وص١٧.

فقد اجتمعت هيئة كبار العلماء في ٢٢ جماد الآخر ١٣٥٧ هـ - ١٨ أغسطس ١٩٣٨ لبحث المسألة الفلسطينية واستعرضت حالتها ما يجري فيها من التصادم، وقررت جماعة كبار العلماء ما يلي : ١- الاحتجاج على استمرار مشروع التقسيم على أية صفة يجري عليها التقسيم، والمطالبة بأن تبقى للبلاد صفتها العربية الإسلامية والمحافظة على كيانها القومي. ٢- تدعو جماعة كبار العلماء زعماء بلاد الإسلام إلى التكاتف واتخاذ ما يرونه مفيدا من الطرق المختلفة؛ للمحافظة على فلسطين، وعلى إيجاد حل ينهي هذه الحالة السيئة ليسود السلام بين الأمم . ٣- تدعو جماعة كبار العلماء المسلمين إلى تذكر قضية فلسطين ليلة الإسراء والمعراج، وأن يتوجهوا بالدعاء إلى الله سبحانه في تلك الليلة بأن يحفظ هذه البلاد مما يراد بها، وأن يحفظ الآثار المقدسة في الأقطار العربية القريبة والبعيدة([٥٥]).

وأيضا من الفتاوى التي تحرم بيع أرض فلسطين وما حولها فتوى الشيخ محمد رشيد رضا التي نصت على أن من يبيع شيئا من أرض فلسطين وما حولها لليهود أو الإنجليز فهو كمن يبيعهم المسجد الأقصى وكمن يبيع الوطن كله لأن ما يشترونه وسيلة إلى ذلك وإلى جعل الحجاز على خطر فرتبة الأرض من هذه البلاد هي كرقبة الإنسان من جسده وهي بهذا تعد شرعا من المنافع الإسلامية العامة لا من الأملاك الشخصية الخاصة وتمليك الحربي لدار الإسلام باطل وخيانة لله ولرسوله ولأمانة الإسلام ولا أذكر هنا كل ما يستحقه مرتكب هذه الخيانة وإنما أقترح على كل من يؤمن بالله بكتابه وبرسوله خاتم النبيين أن يبث هذا الحكم الشرعي في البلاد مع الدعوة إلى مقاطعة هؤلاء الخونة الذين يصرون على خيانتهم في كل شيء : المعاشرة والمعاملة والزواج والكلام حتى رد السلام([٥٦]).

كذلك فتوى فضيلة الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية بعنوان "وجوب استنقاذ فلسطين بالنفس والمال" والتي أوجب فيها استنقاذ فلسطين بقوة السلاح، ونص على أن من نقص عن أداء هذا الواجب مع الاستطاعة أو خذل عنه كان آثما([٥٧]).

كذلك فتوى أخرى للشيخ حسنين مخلوف بتحريم بيع الأراضي العربية لليهود، والتي نص فيها "لا تبيعوا لهم أيها المسلمين شيئا من أملاككم مهما بذلوا من ثمن ، واحذروهم في دياركم ، فإنهم أول الناس حربا عليكم، وخيانة لكم ، واعلموا أن البيع لهم معصية لله لما فيه من التقوية والتمكين لهم في الأرض وذلك يسبب خطرا عظيما لجماعة المسلمين"

وقد حرم بعض الأئمة كل بيع أعان على معصية، وكذلك حرم بيع عصير العنب ممن يعلم أنه يتخذه خمرا ، فعن أبي هريرة عند أبي داود عن بن عباس عند بن حبان عن بن مسعود عن الحاكم

([٥٥]) زوات عرفان المغربي : "هيئة كبار العلماء ١٩١١ – ١٩٦١" ، مرجع سابق، ص٢٧٦ و٢٧٧.

([٥٦]) محمد ابراهيم ماضي : "صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل" ، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٩٢، ص ١٠٦ ،١١٢.

([٥٧]) فتاوى كبار علماء الأزهر حول تحريم فلسطين والأقصى الشريف، تقديم جماعة من العلماء ، القاهرة : دار اليسر١٤٣٢هـ ٢٠١١م، ، ط١، ص٨٥ و٥٩.

وعن بريدة عند الطبراني الأوسط من طريق محمد بن أحمد بن أبي قيثمة بلفظ "من حبس العنب أيام القطف حتى يبيعه لليهودي أو نصراني أو يتخذه خمرا فقد تقحم النار على بصيرة"

ومن هذا يعلم السائر وغيره أنه لا يجوز بيع أرضه لليهودي لأنه مظنة الإضرار وهي في جماعة المسلمين عامة ([٥٨]) .

وقد تحدث الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية في فتوى شهيرة عن تحريم اتخاذ اليهود أولياء واعتبر ذلك من أعظم الجرائم، وقال "لقد شاع واستفاض بين الناس عامتهم وخاصتهم خبر غزو اليهود الصهاينة للبلاد المقدسة فلسطين، والتي تضم أولى القبلتين وثالث الحرمين وغير ذلك من المقدسات الأخرى، وعزمهم المصمم على تحويلها لمملكة يهودية والاستيلاء على أراضيها ومقدساتها وإخراج أهلها العرب منها. وقد شدد الله النكير على من يتولى أعداء الدين أو يتخذون لهم بطانة من غير المؤمنين، قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا ..

وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا .. ومن يستبيح شيئا من هذا بعد أن استبان له حكم الله فيه يكون مرتدا عن دين الإسلام، فيفرق بينه وبين زوجه ويحرم عليه الاتصال بها، ولا يصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين وعلى المسلمين أن يقاطعوه فلا يسلموا عليه ولا يعاودوه إذا مرض، ولا يشيعوا جنازته إذا مات حتى يفيء إلى أمر الله ويتوب توبة تظهر آثارها في نفسه وأحواله وأقواله وأفعاله([٥٩]) .

هذا بخلاف العديد من الفتاوى التي صدرت من شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية، ولجنة الفتوى بالأزهر عام ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م ، ومن ذلك الفتوى التي صدرت من شيخ الجامع الأزهر وكبار علمائه وعلى رأسهم جماعة كبار العلماء من وجوب الجهاد في سبيل الله لإنقاذ فلسطين والأراضي المقدسة من خطر الصهيونية، وقد كانت هذه الفتوى بمثابة نداء للمسلمين عامة، يدعوهم فيها شيخ الأزهر والعلماء أن يردوا هذا البغي وأن يقاطعوا هؤلاء اليهود في تجارتهم ومعاملاتهم وأن يعدوا كتائب الجهاد، وأن يقوموا بما فرض الله عليهم لنصرة قضايا المسلمين([٦٠]) .

وبعد النظر في الفتاوى التي أصدرها المفتون وعلماء المسلمين سواء من الأزهر ولجنة الفتوى بالأزهر أو دار الإفتاء نجد أنه في هذه الفترة كان هناك إجماع على تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره، بأي شكل وصورة، وتحريم الرضا بذلك كله، والسكوت عليه، وأن ذلك كله أصبح بالنسبة لكل فلسطيني صادرا من عالم بنتيجته

([٥٨]) فتاوى كبار علماء الأزهر حول تحريم فلسطين والأقصى الشريف، تقديم جماعة من العلماء ، دار اليسر، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، ص٦٥ – ٦٦.

([٥٩])وردت هذه الفتوى بمجلة الفتح ، العدد ٨٤٦، العام السابع عشر، ص١٠.

([٦٠])جواد رياض ومنصور مندور : "الأزهر وفلسطين سيرة وفتوى" ، تقديم رفعت سيد أحمد، القاهرة : منتدى العلماء بمركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢م ، ص١٧-٢٤ .

راض بها، ولذلك فهو يستلزم الكفر والارتداد عن الدين الإسلامي باعتقاد حله كما جاء في فتوى الشيخ عبد المجيد سليم.

وبعد النظر والبحث في ذلك كله وتأييد ما جاء في تلك الفتاوى الشرعية، نجد أن البائع والسمسار والمتوسط في الأراضي بفلسطين لليهود والمسهل له، أولا يعتبر عاملا ومظاهرا على إخراج المسلمين من ديارهم، ثانيا : مانع لمساجد الله أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها، ثالثا : متخذ اليهود أولياء لأن عمله يعد مساعدة ونصرة لهم على المسلمين، رابعا : مؤذ لله وللرسول وللمؤمنين، خامسا : خائن لله وللرسول وللأمانة .

وعلى ضوء مما ذكرنا يمكن القول كما ذكرت الباحثة زوات عرفان المغربي، بأن موقف الأزهر ودار الإفتاء من القضية الفلسطينية اتسم بالإيجابية منذ بداية ثورة ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ م ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الثورة الفلسطينية نبهت مصر والعالم العربي لخطورة الموقف في فلسطين فكان لابد أن يتحرك الأزهر بصفته أكبر هيئة إسلامية في العالم الإسلامي، وانعكس ذلك على دار الإفتاء المصرية والمفتون والمشايخ غير الرسميين([٦١]).

الخاتمة:

لقد كان للفتاوى تأثيرات علي حياة المصريين وصناع السياسية والحكم في مصر الحديثة ، بل كان هناك مؤثرات في تكوين فتاوى المفتين مثل قضايا الأريكة الخديوية وقضايا العزل وسلوكيات الملوك والأمراء ، وكذلك ما يخص الاحتلال الإنجليزي علي مصر .

وعند الاقتراب من الفتوى والنظر الفقهي للأمور نجدنا نختلف تماما عندما ننظر للفقه الحركي للأمور وهو ما يطلق عليه الباحث "الفتوى الحركية" ([٦٢]) وأول ما يلحظ الدارس في النظر إلي الفتوى على انها هي الجانب الديناميكي المتحرك في الفقه الإسلامي كما يقول د عبد العزيز شادي ([٦٣]) في رسالته عن الإفتاء ولا اقصد هنا ان أقيم فاصلا بين الفكري والحركة او العقيدة والفقه أو الجانب الإستاتيكي والديناميكي في الدين ولكن أقول ان الحركة تحتاج إلي اصلاح وتغير وديمومة وتطور كبير وهذا ما نجده في مجال الفتوى والمجتمع فلا فكر بدون حركة كذلك لا عقيدة بدون فقه ولا فقه بدون فتوى .

وقد لاحظ دعبد العزيز شادي عندما كان يدرس في لندن مدي اهتمام المستشرقين بالإفتاء وتعاون الباحث مع البروفسير P.S.Van Koningsueld فى مادة علمية عن الإفتاء ببرنامج الدراسات الإسلامية ، وقدم البروفسير سالف الذكر مخطط Out line قائم على افتراض علم الاجتماع الديني

([٦١]) زوات عرفان المغربي : مرجع سابق ، ص٢٨٠ .

([٦٢]) إبراهيم البيومي غانم : الفكر السياسي حسن البنا ، تقديم طارق البشري، القاهرة : مدارات للأبحاث والنشر ، ربيع الأول ١٤٣٤/ يناير ٢٠١٣، ط١، ص ١٨ـ ١٩.

([٦٣]) انظر د عبد العزيز شادي : العلاقة بين الإفتاء والسياسية في مصر ، ١٩٨١ـ١٩٩٤، مرجع سابق ، ص ١٠

الليبرالي (الذي يؤكد علي الطابع المجتمعي) لظاهرة الإفتاء وينطلق من مقولة ماكس فيبر ، الإفتاء عملية تفاعلية بين قوى اجتماعية تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، فالاهتمام هنا منصب علي دراسة الفتوى كمنتج لعملية تفاعلية ([٦٤]) .

والفتوى الحركية لا توجه إلي المتخصصين ولا تحصر نفسها في بيئتهم ، وإنما تتوجه إلي الناس بعامة لترشدهم إلي ما يري إرشادهم فيه خير لهم ، وليدعوهم إلي ما يري خيرهم وصلاحهم والاستجابة لها بدون إلزام فالدافع هنا إيماني بحت.

والفتوى الحركية تتوجه إلي الناس عامة ولا تحصر نفسها في جدل الفقهاء من اهل المجال المعني بالآراء الفقهية المتعددة والمختلفة ، ولكنها تهدف إلي إعادة بناء العلاقات بين الناس وفقا للتصور الذي يري فيه إصلاح ، وحشد الناس لما يراه المفتي ضررا وما يقدمه لجلب نفعا .

واول ما نصنع في الفتوى الحركية ان نأخذ ها من الارض بطينتها أي نأخذها في سياقه التاريخ (حدثا وزمانا ومكانا) والفتوى هنا تضرب بجذورها في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

لذاك فتناول المؤرخ للفتوى يختلف عن تناول الفقيه للفتوى فهناك الفتوى الموجهة للتاريخ مثل فتوى الخروج علي الحاكم (الخديوي توفيق نموذجا) وعصيان عرابي في المقابل لها فهذه فتوى لها تاثير وتمحور في عقول معظم التيارات الإسلامية التي تنحي منحي العنف في مواجهة الدولة ، وللأسف الشديد لم تلتفت أي من المؤسسات الدينية في تفكيك وتحليل وتوجيه مثل هذه الفتاوى والتعامل معها بشكل صريح موجه للتاريخ وليس بعيدا عنه.

وهناك الفتوى الملبسة للتاريخ وهي التي توضح ملابسات معينة فى التاريخ ولم تكون واضحة للباحثين والمتخصصين مثل فتوى سن الملك فاروق والتي افتي بها الشيخ المراغي وكذلك فتوى تحريم عدم زواج طليقة الملك فاروق فقد اوضحت هذه النوعية من الفتاوى ظروف الاريكة الملكية وكيف كان يتعامل القصر ومستشاريه مع العائلة الملكية ومدى قربها وبعدها من القيم الدينية والخلقية والأعراف والتقاليد المرعية في هذه الأثناء .

وهناك الفتوى المجاملة للتاريخ والتي يقتصر دورها علي مجاملة الحكام والوزراء علي مدار التاريخ مثل فتوى جواز الحرب مع الدولة العثمانية وفتوى تقيد تعدد الزوجات للشيخ محمد عبده، فمثل هذا الفتاوى مازالت لها تأثير وتتكرر بين الحين والاخر في معاملة الفقهاء والمفتين مع الدولة والسلطة، وهنا يتبين لنا وضعية هؤلاء العلماء والفقهاء والمفتين ومدي تقربهم للحكام او معارضتهم وفق الظرف التاريخي .

كما ان هناك فتوى متجاهلة للتاريخ، فنجد المفتي يتعامل معها علي أنه في سياق وواقع مختلف عن العصر الذي نعيشه وكأنه ترك الاستجابة لواقعة وقفز عليه ويفتي وكانه قادم من العصور

([٦٤]) عبد العزيز شادي : نفسه ، ص ٨

والوسطي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من المعاني ، مثل تحريم نقل الدم وفتاوى الاستجابة للمستجدات العصرية .

واخيرا الفتوى الباحثة عن التاريخ، عن ملابساته وجذوره وعلاقة الماضي بالحاضر في ضوء المستقبل وهو ما حاولنا ان نقدمه في هذه الفصل بكل محطاته التاريخية.

Fatwa and Sultan .. Fatwas of Egyptians in a hundred years

By

Amr Mohamed Abdel Moneim Mohamed

Prof. Dr. Ibrahim Ali Abdel-Al

Professor of History, Faculty of Arts, Tanta University

Prof. Dr. Ahmed Mohamed Salem

Professor of Philosophy, Faculty of Arts, Tanta University

Abstract:

There is an emphasis on the role that Dar Al-Iftaa played in the Egyptian political life. In the period that followed its establishment and formation, which was known in the history of Egypt as the national liberation movement during the British occupation, the Egyptian national movement was constantly on the rise And here the relationship between the fatwa and politics arose and created a dilemma that raised a lot of sensitivity as a result of the increasing advance of political currents on the fatwa and judicial life. Harmonization among people, on the other hand, imposes itself on those concerned with the study of Egyptian society.

It is noticeable that the Egyptian Ifta, like the judiciary, has known in its modern history multiple models of political influence on the way muftis and judges work in different policies.

During this period and in subsequent periods, there was a feeling that political currents began to infiltrate on certain occasions in order to put their fingerprints on the platform of fatwas and the judiciary. Likewise, it is not possible to separate fatwas from the political climate in terms of developments and changes, and the mufti indirectly played a "political" role when looking at the situation. Legitimacy in its applied form, that is, in its interaction with reality, and the function of these provisions is revealed through application and interpretation, with the growing role of the fatwa in supporting and endorsing the existing regime at times, or in confronting the existing regime and authority at other times.

Some fatwas at various levels constituted a source of societal change as a whole, and when the mufti faced an issue with a political dimension, he might refer it to a legal issue and deal with it in this purely legal scope, and some provisions of the fatwas lead to a direct impact on the process of making what we call the political decision in the country.

Keywords: Fatwas, Sultan, Egyptian House of Ifta.